

فانما يكون الصلوة فيها فاعتد بها ايضا لان فرض الصلوة لا يختص بالصلوة وفي الصلاة
 يتحقق بها وقال فلا ريب في فرض صلوات خطيب المصطفى قطعه بالماء صافا هكذا
 طاهر لان بعده لو كان طاهر لا يجوز الصلوة الا بعد فكذلك لا يتجاسة ثبات اياه
 في هذا الصلوة تجاسة كانه حالة الغياب قلنا خطيب الصلوة ساقط الخياط فضا
 العزم كالسوادا كان اوسع طاهر تجاسة الخطيب بغيره وسقط بقدر الخياط في هذا الوجوه
 احتياطه قال وقوله حسن قال الشيخ كما لا يخفى من العلم وفيه نظر في قوله انزل
 بعد الحسن ونحوه بسقوط خطيب الصلوة وتغيره انما هو توجيه خطيب الصلوة
 للصلاة بالظاهر حالة القدوة على الصلوة فاذا لم يكن فالعلم هو انما هو توجيه خطيب الصلوة
 بالظاهر ولا يفتقر على ثبات تعلته بالتحقق الا بتعل خطيب مخصوص فيه ولا تغاير بين
 الفرض الذي لا يفتقر الى ثباته في الخطيب كمن لم يخطب الصلوة والما كان اوسع طاهر بل لا يفتقر
 في غير هذا الحكم فانما هو الحكم بتعلق الخطيب بالصلوة وهذا مما لا يمكن ان يكون
 للصلاة الصلوة وليا مقيدا بالسلطان الطاهر وليس كذلك بل لا بد من استلزامه على وجه
 وهو قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل صلوة طاهر في هذا الصلوة واما وجب الطهارة
 بنقل خروجه وتعالى وثباتك فطهره عدم القدوة على العمل بنقل وجب حكما لا يتقدم
 حكمه في غير خروجه فان التكليف على وجه القدوة والسقوط على وجه القدوة
 في لفظ الزينة اشارة الى طهارة الطاهر ليس بربيع بل هو مشين في ثباته في هذا
 الوجوه المسترفا للصلاة مقيد بالسلطان الطاهر بطريق اشارة وان لم يفتقر الى طهارة
 او نجاسته فانه في صلواته كما باجماع فروع الوجوه والتجويد اجماعا لا يجعل تجوذه
 اضعافه من ركوعه كما في المصنفين لعابن عن الوجوه والتجويد اجماعا لا يجعل تجوذه
 دخله منها انها قال العارفي في هذا ما لا يوجب خطا بالوجه وهو قوله تعالى خذوا
 زينتكم انما هو صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كبريا في السنية فان كتبتم من فخره
 الصلوة بانما صلواته واما ابيها قال السبط البلعوزي رواه اللطال في الجليل في الصلاة
 فضلا كاستبا صدين فان صلواته بوجهها اجماعا انما هو اوسع العارفي كذلك
 يتعدا فالبعض يتعدى كما يتعدى في الصلوة في اشارة الى عدم الموضع اذا امكنه وقال في
 التعريف يتعدى ويعد جهله الى الغلبة ويضع بيده في ركوعه والصلوة في الصلاة
 من ركوعه وهذه الكيفية ارادى لوقلة الصلوة في كسبية التعريف في الصلاة وهي
 للركوع في شرم العادة ويغيرها او صلى بها في اولى الصلاة في الصلاة في الصلاة
 الما في اولى الخطر وعده من الصلوة خلافا لما قال التعريف والما انما هو في اشارة
 في الصلاة في صلواته بوجهه وحججه وذلك انه لا اعتبار بغير الخطلة وانما صلى العارفي

فانستوي

بين ابريست واصل في جلد غير مبرج جازت وقفا ساء بانه على انه يطول الايام عنه
 في غير ظاهر الرقابة وقد تقدم وقال ابريست وم لا يجوز صلوة ولا يطول بالباضة وقديان
 هذا هو ظاهر الرقابة عن ابي بصير وهو الصحيح ولو صلى بعده بصفة قصاصها الما
 المهمة او غيرهما مما يتجر صلواته لا تلتا نجاسة مادامت في صفة ما لا يصح على حكم الفقه
 ولو صلى بعده قارورة فيها بول لا يجوز صلواته لانه نجاسة في غير صفة ما لا يصح على حكم الفقه
 في ثوب يحترق فلما اخرج صوته وحرقه فادته بيته يا بية فالحكم انه اذا كان في ذلك
 الثوب ثوب اذ حرق بعد صلوة ثالثة ايلم وليا لها هذا عند ابريست واما عندنا فانه لا
 يعد شيئا ما لم يتحقق تمامات في الثوب كما في لفظه او ايمان لم يكن في الثوب ثوب ولا في
 اركان ولكن في موضع اخر لم يبينه من غير ما يجمع ماصلى بذلك الثوب في صلوات
 تتأخر لظهوره بما فيه من قبل في خطا الموضع الذي هو فيه ومن لم يبرج به ابريست في
 اوما يتلها ما يجمع من لفظه صلى فيها اذا تكلفت بعد الوضوء وقدمه في هذا الخطا
 ما لا يعد ابريست ما يتوعد به ولا ما يتوعد به حيث لا يصح على ابريست وعده صلى فيها
 بعد اذ اوجه ما يطول به لانا الصلوة في شرم مع الخياصة المكنية اصله في الصلاة
 على نجاسة السنية ودليل الفرق في خطا هو بين صفة المسئلة المذكورة في الاصول اذا
 كان على صفة نجاسة وهو ساقط به بالصلوات والغالب الا في الفرق في الصلاة
 والبرج منه ما لا يبرج منه اركان معه ما هو صحيحا لفظها حال اوما لا يفتقر
 ابريست منه ثوبت فانه لا يبرج منه اذالة كمالا نجاسة ويجوز له ان يصل بها اركان
 النجاسة فطاعة المداورة بالثوب والبرج منه ما يستصير به غيره فانه ينظر اركان
 اقل من جميع الثوب طاهر الجناح وعند ابريست ابريست صلى في ان اشارة الى ابريست
 لانه مستوفى من ثوبين كمن الموقرة والصلوة مع النجاسة في صلوات ابريست اركان
 طاهر وثلاثة اركان نجاسة المبرج الصلوة عربا لان اوسع مقام لكلها في جلق
 الرابح على ابريست به بالصلوات وعندهم في الثالثة صلى في وجهه ولا يصح له
 ان يصل بها اركان ولو كان جميع الثوب نجسا لان في الصلوة فيه ترك فرض واحد وهو طهارة
 الثوب وفي الصلوة عربا ان ترك فرضين وهي الموقرة والقيام والركوع والتسوية
 ان جعلها على ارضين بل الصلوة قاصدا بما هو كمالها ان النجاسة في الموقرة قد استأنا
 في صلواته حالة الاحتياط واستونا في المصدا واذ قيل ان كل منهما مستوفى في صلواته
 في صلواته تركت القيام ونحوه تركت المصطلح وهو المستوفى والما في المصطلح
 وهو المستوفى والقيام والقيام الخ لكانت اركان في الصلاة في صلواته
 التصلب في صلواته كما ان في الصلاة لا يوجبها ابريست في الصلاة الاصل

شهر

Copyright University